

Weghat Nazar - Volume 6 - Issue 72 - January 2005

مجلة شهرية . العدد الثاني والسبعون . السنة السادسة . يناير ٢٠٠٥ . الثمن عشرة جنيهات

الأقباط

الكنيسة .. السياسة .. التاريخ

طارق البشري
مينا بديع عبد الملك
فكري أندراوس
أيمن الصياد

وفاء قسطنطين.. بين

طارق البشرى

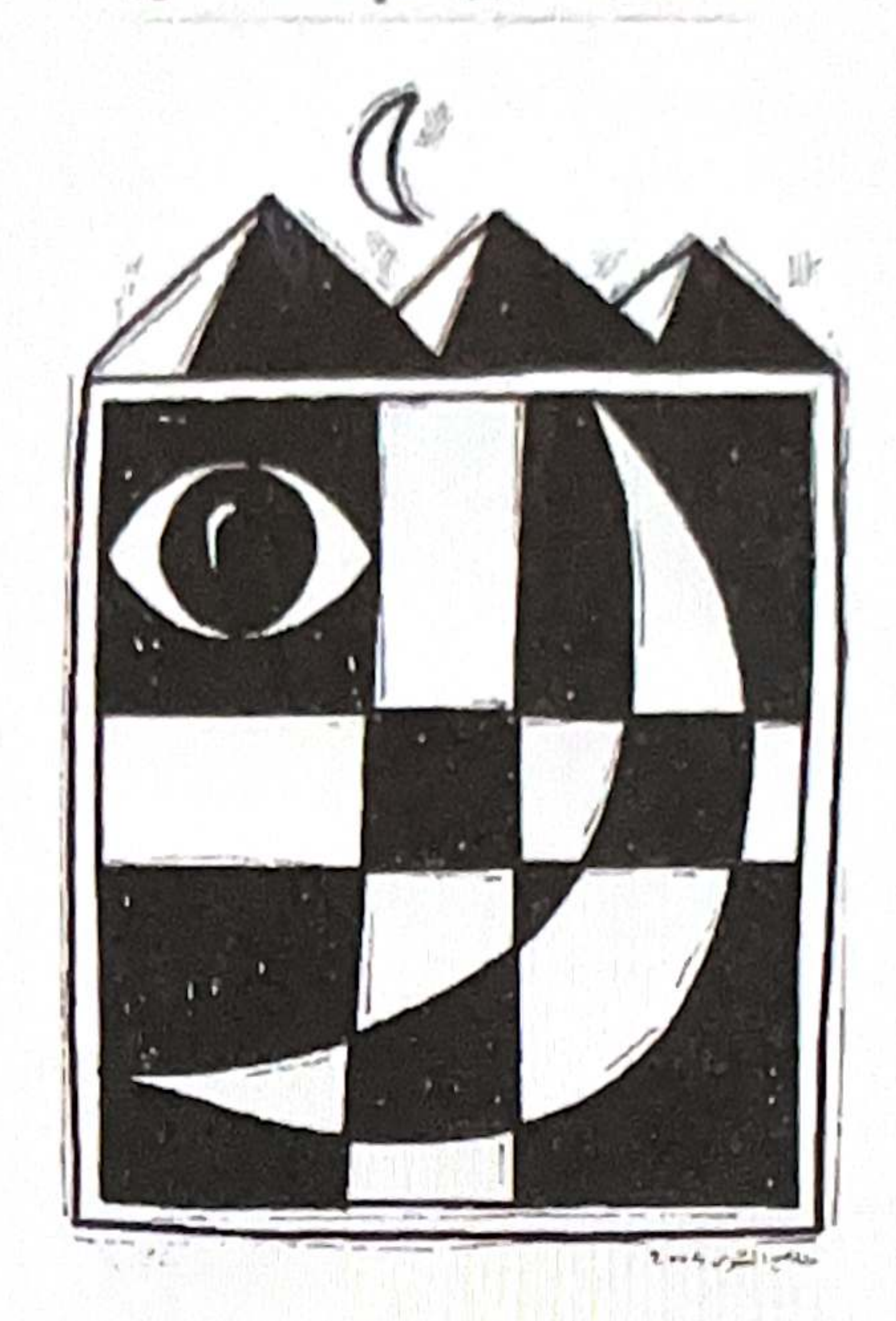
[١]

• • ونحن نتابع ما يمكن أن نسميه حدث «أبو المطامير» الذى جرى فى نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٤، يمكن أن نتذكر حدثاً آخر سابقاً نسميه حدث «النبأ» الذى جرى فى يونيه ويوليه ٢٠٠١. وذلك لنتبين ما اتفق فيه الحدثان وما اختلفا فيه.

كلاهما اشتمل على هياج للشباب القبطى فى ساحة الكاتدرائية، وكلاهما أعلن فيه البطريرك الأنبا شنودة الثالث غضبه وغادر المقر البابوى وسافر إلى دير الأنبا بيشوى معلناً اعتكافه الغاضب، وكلاهما استجابت فيه الدولة لطلب البطريرك وانفذت مشيئته. وفى كليهما وقعت اشتباكات مؤسفة بين الشباب الهائج وبين قوات الأمن.

ولكن ثمة فروقاً. فإن أصل حادث «النبأ» أن صحيفة أسبوعية ضيقة الانتشار هى «النبأ» نشرت صوراً وتعليقات عن راهب فى دير المحرق أبعد بسبب انحرافاته الأخلاقية ولما قدم فيه من شكاوى، وكانت الصور شائنة وكان النشر والتعليقات عملاً شائناً أيضاً. فثار شباب قبطى وأقبلوا إلى الكاتدرائية معتصمين بها، وكان ما كان. وهنا كان هياج الشباب مفهوماً ومقدرة بواعثه، وبدا تظاهرهم أمراً تلقائياً حث عليه شعور نبيل للذود عن المقدسات، وعن معنى «الرهبانية» ومعنى «الدير». وإن كل ما رأى المعلقون فيه جنوحاً، هو أن احتجاج الشباب جاوز حده وجاوز سببه، وأن الكنيسة حملت الدولة وحملت الجماعة الوطنية تبعة حادث ليست الدولة مسئولة عنه، وليست الجماعة الوطنية تنجرح به ولا تنخدش. ومسئولية الحدث تدور وتنحصر فى فاعليه والناشرين عنه.

أما حادث «أبو المطامير» فهو شأن آخر، ونحن هنا أمام حدث ليس تلقائياً فى حركته وملابساته. بل إن الحركة فيه يبدو عليها التدبير وليس التلقائية، وهو مرتبط بأحداث أخرى أقل شأناً ولكنها أرهصت له وعاصرته وساعدته، أو ثمة ما يشير إلى هذه الشبهات كما سيرد البيان إن شاء الله. ونحن نعرف من خبراتنا فى كل مجالات العمل أن ما نتكشفه من تلقائيات ردود الفعل أولاً ما يلبث بتراكم الخبرات أن يصير من أساليب تدابيرنا فى العمل. إن حادث «النبأ» يمكن القول انه بدا حركة شباب تلقائى وانتهى سياسات كنسية، أما حادث «أبو المطامير» فالظن فى شأنه هو العكس، بدا تدبيراً وسياسة ولم ينته بعد.





هـــذا أمـــر يتعـــين
أن تتكشـــــف تفاصـــيل
وقائعــــه لنعـــرف الحقـــائـــق
ويمكـــن التصـــدى لهـــا
بالمناقشـــة والعـــلاج



[٢]

بدا التفات الرأى العام للمسألة المثارة، لا من «أبو المطامير»، ولكن من أسيوط، فنشرت صحيفة العربى الأسبوعية فى ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤ أن ثمة فتنة طائفية فى أسيوط، وأن القمص أبانوب من كنيسة الملاك ميخائيل يتهم محمد عبد المحسن صالح أمين الحزب الوطنى بأسيوط بأنه يضغط على مسيحيين ليعلنوا إسلامهم، وأن شائعة أخرى تقول إن القمص أبانوب يثير المشاكل وأنه على صلة وطيدة بأقباط المهجر. وذكر القمص أن أمين الحزب الوطنى يغرى المسيحيين المتهمين فى جرائم أن يبرئهم من تهمهم إن أسلموا، سواء كانت جرائم مخدرات أو سرقة أو غيرها.

ثم ذكر قصة الفتاة «كريمة» التى أسلمت وتزوجت من مسلم، وتكلم عن بناء الكنائس وغير ذلك، وطلب تدخل رئيس الجمهورية شخصياً، ورفض اقتراح الصحيفة حل المشاكل فى اجتماع تعقده قيادات أسيوط، وذكر أنه إذا لم يأت أحد من مسئولى القاهرة، فسيوزع بياناً على شعب أسيوط بأن جهاز الدولة عاد إلى مستوى الدولة العثمانية.

أما أمين الحزب الوطنى فقد دافع عن نفسه بإنكار ما نسب إليه وذكر عن الفتاة المسيحية التى قيل إنها أسلمت وتزوجت مسلماً، ذكر أنها من قريته درنكة وأن أباها أتاه شاكياً من أن ابنته طلبت إعلان إسلامها وزواجها، وأن أمين الحزب حلاً للمشكلة دفع بالفتاة إلى مكتب الصحة «ليتم تسنينها بسن صغيرة حتى تأمر النيابة بإعادتها إلى والدها على أنها قاصر ولا يجوز أن تزوج نفسها».

وفى ٩ ديسمبر ٢٠٠٤ نشرت صحيفة الأسبوع عن أحداث أسيوط، وأن القمص أبانوب أعلن فى عظته يوم ١٧ أغسطس ٢٠٠٤ أن رب أسرة مسيحياً أعلن إسلامه هو وأمه البالغة ثمانين سنة، وأن زوجته وأولاده الخمسة لم يعلنوا إسلامهم، وتكلم عن أمين الحزب الوطنى ودوره. وتقول الصحيفة إنها من متابعتها الأحداث فى أسيوط تبين أن أكثر من سألتهم عن نشاط أمين الحزب استبعدوا أن يكون حض المسيحيين على الإسلام واحدة من المهام التى يكرس لها جهوده، وأن جهوده تنصرف إلى الأمور المالية والسياسية فحسب. وأن أبانوب أعاد أحاديث شتى عن أمر إسلام مسيحيين بضغوط رجال الحكم بأسيوط وأن ثمة مشاكل تتعلق ببناء الكنائس وأن ثمة أرضاً يريدون ضمها لتوسعة خدمات الكنيسة. ودافع أمين الحزب عن نفسه بأن أبانوب يريد الإثارة لتصل إلى خارج مصر لإعطاء العالم صورة أن المسيحيين مضطهدون فى مصر، ثم قال «إنه على استعداد تام للذهاب إلى المطرانية وأن يخضع لمحاكمة هناك وليحاسب المخطئ..».

وبعد هذه الإثارة، ظهر من حديث أبى الفتاة «كريمة» المقول بأنها أغويت على الإسلام، أنها كانت انجذبت إلى فتى مسلم، فذهب أبوها «بدر رشدى» إلى أمين الحزب، وهو يعمل لديه، «فطلب محمد عبد المحسن من الضابط أن يحرر للبنت شهادة ميلاد بسن ١٤ عاماً.. الراجل يشكر خدمنا وأنا أخذت بنتى ورجعت البيت «واستبعد الأب أن يكون ثمة غواية له أو ضغط عليه ليتحول إلى الإسلام، وهذا ما ذكرته صحيفة العربى فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤. ثم لما ذهب الأستاذ نبيل زكى رئيس تحرير صحيفة الأهالى إلى أسيوط كتب فى الأهالى فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ يقول «الغريب أن هذه الواقعة حدثت منذ سنة، وبالتحديد فى شهر رمضان قبل الماضى، ولكنها لم تنفجر كمشكلة إلا فى هذه الأيام» (علامة التعجب من الأستاذ نبيل زكى)، ثم ذكر أن الفتاة اصطحبها أحد الشباب إلى مركز أسيوط لتغيير ديانتها وأن الأب «حاول إقناع ابنته بالعدول عن قرارها وفشل الوالد فاستعان بمحمد عبد المحسن صالح عضو مجلس الشعب الذى اتصل بمفتش الصحة وطلب منه تسنين الفتاة وحيث ظهر أن عمرها ١٤ سنة، وتمت إحالة الفتاة إلى النيابة التى قررت تسليمها إلى ولى أمرها (الوالد) على أساس أنها قاصر».

وفى حديث أمين الحزب الوطنى مع «الأسبوع» فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤ أن واقعة هذه الفتاة محرر عنها محضر سنة ٢٠٠٣ مركز شرطة أبنوب وذكر أن القس أبانوب «قابل الفتاة محاولاً الضغط عليها

الدولة و"الإدارة" الكنسية

لتعدل عن إشهار إسلامها. واحضرنا هذه الفتاة فى حضور والدها وحاولنا معها كثيراً إلا انها اصرت على إشهار إسلامها. وهنا اقترحت على الحاضرين من الشرطة وأمن الدولة ان يتم عمل محضر بالواقعة وإرسالها إلى النيابة على انها صغيرة فى السن، وهو ما حدث وأمرت النيابة بتسنينها عن طريق مفتش صحة المركز وفعلاً تم تسنينها بـ(١٤ سنة) وأمرت النيابة بتسليمها لوالدها..» ثم ذكر امين الحزب عن علاقته بالقمص ابانوب «أؤكد لك وعلى مسئوليتى اننى طلبت أكثر من مرة من القس مينا ممثل السيد المطران ميخائيل ان التقى بالمطران ومستعد - ومازلت - ان احاسب داخل الكنيسة وامام شعب الكنيسة واطلب ان يكون المطران نفسه حكماً..» ثم نفى عن نفسه تهمة انه لا يستجيب لطلبات الكنيسة ذاكراً انه استصدر قراراً من مجلس محلى المحافظة بتخصيص ١٣ فداناً تجاور الدير للدير فى ١٩٩٧ وصارت ملكاً له. فضلاً عن نصف فدان آخر ومساحة للصرف الصحى، وأن ما يزيد على ٤٠٪ من كنائس أسيوط أنشئت فى السنوات الخمس الأخيرة وأنه منذ ١٩٩٩ بنى وجدد ورمم ١٣٩ كنيسة وأن ٣٩١ كنيسة فى أسيوط وبها عشر مطرانيات منها ست للأرثوذكس.

واتفقت تعليقات الصحف التى تعرضت لموضوع أسيوط هذا على أن محمد عبد المحسن صالح أمين الحزب الوطنى بأسيوط له نفوذ كبير جداً بالمحافظة. وقد يكون من المبالغة ما قيل عنه أن نفوذه يفوق نفوذ المحافظين، ولكن هذه المبالغة ترسم مؤشراً على مدى النفوذ الواسع الذى يمارسه لأكثر من عشرين سنة وفى عهود محافظين عدة. وهذا صاحب النفوذ الواسع الكبير الذى يقال انه ممتد من ثلاث وعشرين سنة ماضية ولا يزال قائماً، نراه هنا كيف يعامله القمص بانوب ويوجه له العبارات الحادة العنيفة، وكيف يتلقى أمين الحزب سيل التهم منه وهو خافض الجناح مذكراً بما أسلفه من استجابات وطالباً أن يحاكم محاكمة كنسية وأن يكون المطران هو من يحاسبه وامام شعب الكنيسة ويكرر ذلك فى كل أحاديثه، ونحن نخلص من ذلك كله إلى:

١ - أن هذا الحدث الخاص بالفتاة كريمة بدر رشدى، كان انتهى تماماً من أكثر من سنة، ثم أعيدت إثارته.

٢ - وأن من أعاد إثارته هو القمص أبانوب، وأن المطران ميخائيل ترك الأمر يثور وابتعد بالصمت عن لا ونعم، فى امر يتعلق بمطرانيته وبقساوسته.

٣ - فى حدود البيانات التى امامنا، فإن الفتاة التى قيل أنها كانت تصر على الإسلام وعلى الزواج، نحن لا نعلم سنها الحقيقى، ولكننا نعلم انها احيلت بتوصية من امين الحزب إلى مفتش الصحة ليسننها فسننها بسن ١٤ سنة لكى تسلم لأبيها، كما اننا لا نعلم حقيقة اقتناعها بالإسلام ولكننا نعلم انها سلمت لأبيها بعد تحديد سنها بالأقل لتفادى تمسكها بالزواج وبالتحول الدينى. وهذا ما ذكره والد الفتاة الأستاذ نبيل زكى وهو ما اقر به على نفسه محمد عبد المحسن صالح، وما شهد به أيضاً على غيره. وهو أيضاً ما نقله الأستاذ عادل حموده وعبد الحفيظ سعد فى صحيفة صوت الأمة فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤.

٤ - نحن لذلك أمام شبهات قوية أن تواطؤا مشهوداً به جرى بين موظفين عموميين لإثبات غير الحقيقة فى أوراق رسمية بغية التغلب على رغبات ملحة ومشروعة عبرت عنها الفتاة. وهى مواطنة مصرية وظلت مصرة عليها حتى سلمت إلى والدها بقرار النيابة العامة بناء على أن سنها ١٤ سنة. وهذه أمور تستدعى التحقيق من جهات الرقابة الإدارية ووزارتى الصحة والداخلية، كما أنها تستدعى التحقيق من نقابة الأطباء عن مدى الشبهة التى تلحق بتقرير مفتش الصحة لسن الفتاة المذكورة.

٥ - إن ما أقر به أمين الحزب على نفسه من تحريض على تسنين الفتاة بأربع عشرة سنة ليمكن إعادتها إلى أبيها تخلصاً من إصرارها على تحقيق رغباتها الجائزة والمسموح بها قانوناً، أن ذلك يقتضى فيما أظن أن ينظر فيه مجلس الشعب بحسبان المذكور عضواً به، للتثبت مما فعل ولتقدير ما إذا كان ذلك مما يفقده الثقة والاعتبار اللذين يمكن بتقدير فقدهما إسقاط العضوية عنه طبقاً للمادة ٩٦ من الدستور.

[٣]

يتداخل مع الحادث السابق، ما يمكن تسميته حادث «أبو المطامير» وهو يبدأ ظهوره فيما ذكرت الصحف يوم ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤. ذلك أن السيدة وفاء قسطنطين وهى مهندسة زراعية تعمل بهيئة الإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة وتبلغ السادسة والأربعين من عمرها، وهى تعيش فى «أبو المطامير» بمحافظة البحيرة ومتزوجة من القس يوسف معوض ولها ابن مهندس متخرج من هندسة جامعة الإسكندرية وابنة فى كلية العلوم بذات الجامعة، وزوجها مريض بترت ساقه من مضاعفات مرض السكر.

فى ذلك اليوم خرجت السيدة وفاء من بيتها ولم تعد إليه حسبما ذكرت صحيفة وطنى فى ١٢ ديسمبر، وأبلغ شقيقها مسيحة قسطنطين السلطات عن تغيبها. وتذكر مجلة المصور فى ١٧ ديسمبر أن السيدة وفاء تقدمت فى الأول من ديسمبر إلى قسم الشرطة فى حى السلام بصحبة سيدة مسلمة هى ابنة جار قديم لأسرة وفاء فى «حصة مليج» بالمنوفية حيث نشأت هى. وذكرت فى القسم كل ما يتعلق بحالتها الاجتماعية من مؤهل وزواج وأولاد، وأنها تقيم مع صديقتها لعلاقة قديمة بين أسرتيهما وأنها «تطلب إشهار إسلامها». وذكرت أنها قرأت للشيخ متولى الشعراوى واستمعت إلى أحاديث الداعية السورى يوسف طورى وإلى أحاديث عمرو خالد وأنها تتلو سور: يس والكهف والرحمن وتحفظ كل قصار السور وأنها صامت شهر رمضان والأيام الستة من شوال. وليس من سبب يتعلق بزواج جديد يحدوها إلى الإسلام، إنما هى الرغبة الشديدة فى الإسلام التى «لم تستطع إقناع نفسها بالعدول، رغم ألمها لما يمكن أن يحدث لأسرتها. وأنها كاشفت ابنتها بالحقيقة.

فأبلغ مأمور القسم مباحث أمن الدولة واستدعيت إليها السيدة المذكورة. وأن أسرة السيدة وفاء لم تبلغ عن غيابها حتى ابلغ اخوها عن ذلك فى قسم «أبو المطامير» صبيحة اليوم الثانى من ديسمبر.

من اليوم الثانى من ديسمبر فيما يبدو بدا التحرك القبطى قلقاً وشغباً وشائعات، وانتشرت شائعات تقول انها اختطفت وأنها هربت مع زميل لها مسلم تريد ان تتزوجه وأنها لم تطق العيش مع زوجها المريض، وأن ثمة من اغراها وحرضها وأن «غسيل مخ» حدث لها. وكل ذلك كان ظلماً وافتراء وثبت عدم صحته. ولم ترع الشائعات حرمة السيدة ولا ذمة ناقلى الأخبار. ولا أقول ذلك لأننى مسلم يتكلم عن سيدة انتقلت إلى الإسلام، ولكن أقوله نقلاً عما قاله الأنبا باخوميوس مطران محافظة البحيرة والذى يعرف السيدة وزوجها ويتبعه زوجها ويتبعه محال عمل السيدة وزوجها ومحال سكنهما. قال غبطته لصحيفة صوت الأمة فى ١٣ ديسمبر «كانت سيدة تمتاز بالخلق والهدوء.. وحتى مساء يوم الجمعة (أى ٢٦ نوفمبر) وقبل أن تختفى بساعات كانت ترافق زوجها، بل قامت بتغيير جرح زوجها الذى يعانى من بتر فى ساقه اليمنى وفى اليسرى غرغرينة سكر، وكانت رفيقة بارة بأسرتها وتحملت زوجها أثناء فترة مرضه، كما أنها أحسنت رعاية ولديها مينا خريج الهندسة وشيرى التى تدرس بكلية العلوم جامعة الإسكندرية، ولم تكن الأسرة تعانى أية مشكلات مالية. فالمطرانية ولظروف زوجها المرضية كانت توفر لها كل شىء ولم تشتك هى من أى شىء». وزميلتها فى العمل سهير عصمت الخربوطلى تذكر فى «المصور» أنها «مثال للأخلاق والأدب وعفة اللسان وحفظ السر وكانت عاطفية جداً وقلبها يعرف الرحمة وكريمة مع الجميع وسخية وأسلوبها راق ولا تخدش حياء أحد» (عدد ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤)، كما قال ذلك عنها الأب مينا صبحى من أبو حمص بالبحيرة إذ كانت تسهر على مرض زوجها بالمستشفى ثلاثة أشهر وأنها من بيت طيب (العربى فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤).

وتذكر صحيفة العربى فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ أن شائعة الاختطاف انتشرت كالنار فى الهشيم فتجمهرت أعداد من المسيحيين فى المطرانية بالبحيرة يطالبون بعودة السيدة وفاء وتسليمها إلى زوجها، باعتبار انها اجبرت على الإسلام وأنها تزوجت زميلها واعتصم المتجمهرون. وبدا أن الأنبا باخوميوس يعمل على تحويل المسألة إلى مسألة عامة وسياسية. فذكر «أناس لهم اتجاهات، سبق أن أبلغ عنهم السلطات وأن «هؤلاء الناس» هم من خطفوها وأن لديه أسماء «هؤلاء الناس». وقال كثيرون



«الإدارة الكنسية»
أفسدت على نفسها وعلى ذويها
حجة كانت دائماً تستحسن استخدامها
متعلقة بحرية الأديان
وحرية الاعتناق



بعدها فى البحيرة او فى اعتصامات البطريركية بالقاهرة انها اجبرت على الإسلام وأنها اختطفت. وأن الاختطاف لا يكون فقط بالسلاسل والحديد إنما يكون أيضًا بالترغيب.

وطبعًا تحركت اجهزة الأمن فى محافظة البحيرة لعلاج هذا الموقف، مع ما حدث من تجمهر ومن اعتصام. وتحرك المحافظ وذهب الدكتور عبد الرحيم شحاتة وزير الإدارة المحلية إلى البحيرة ليلتقى برجال الدولة والكنيسة. وانتهى إلى أن السيدة وفاء قد أسلمت، وقد أصدر المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية بيانًا نشرته صحيفة الوطن، واستنكر قول الدكتور عبد الرحيم شحاتة. كما استنكر نشر «الأهرام» لذلك باعتباره يهدد الوحدة الوطنية.

وبدأ التوافد على القاهرة فى الأيام التالية لما صدرت تصريحات بالبحيرة بأن الأمر يكون حله فى القاهرة. فتوافدت الوفود من الشباب القبطى الغاضب إلى مقر البطريركية فى العباسية. وتذكر صحيفة صوت الأمة أنه من مساء الأحد ٦ ديسمبر وطوال الثلاثاء ٨ ديسمبر ساهمت مواقع على الإنترنت للأقباط فى النشر عما يحدث فى الكاتدرائية، ومنها خبر عن تحرك عدد كبير من الحافلات تحمل أعدادًا كبيرة من أقباط البحيرة يتجهون إلى الكاتدرائية. وكان ذلك فى ذات وقت وصول الحافلات. ثم انضم إلى هؤلاء مجموعات من القاهريين ومن المحافظات الأخرى. وفى يوم الأربعاء وصل المئات إلى الكاتدرائية لأنه يوم محاضرة البابا الذى كان عاد من سوريا.



وتذكر صحيفة العربى أن الكاتدرائية استقبلت المئات جاءوا من مختلف المحافظات فى اعتصام مفتوح، وأن ذلك تزامن مع قداس للصلاة بمناسبة وفاة الكاتب الأستاذ سعيد سنبل، وحضره لفيف من كبار رجال الدولة ففوجئوا بالمتظاهرين يحملون اللافتات ويهجم بعضهم على القاعة الكبيرة ويحاصر عددًا من المسئولين. ورغم الوعود التى قدمت بإعادة السيدة وفاء لم تهدأ الأمور وانضم إلى المتظاهرين مئات من الشباب والفتيات ومن الأسر ومعهم أطفالهم، كما ذكرت الصحيفة أنه حتى ذلك الوقت لم يتدخل الأمن وكان المتظاهرون موجودين خلف البوابة «وأمامهم القساوسة وبعض المسئولين عن الكاتدرائية وعلى رأسهم الأنبا ارميا، كانوا يجبرون أى متظاهر يرغب فى الخروج من باب الكاتدرائية على الدخول مرة أخرى وسط هتافات الشباب الغاضبين».

ومما يمكن الإشارة إليه هنا أن وظيفة الشائعات فضلاً عن كونها تؤجج الغضب وتثير الحماس وتساعد على التجمهر والإحساس بالإهانة والخطر، فإنها أيضًا تنقل المسألة من كونها حادثًا فرديًا إلى أن تصير حدثًا ذا دلالة عامة. ومن هنا نلحظ أن الأنبا باخوميوس من بداية أحاديثه كان يذكر «هؤلاء الناس» الذين يعرفهم وأبلغ عنهم السلطات، ويشير إلى إمام مسجد وزميل عمل وغير ذلك، ثم الإشارة إلى الضغوط والإغراءات كما لو أن جهازًا يقوم بالحض على ترك الدين واعتناق دين آخر، ثم يزيد الإحساس بالخطر وافتقاد الأمن الجماعى. فلا يكون بعد ذلك ملجأ من هذا الخطر للشباب المسيحى إلا المطرانية فى البحيرة والكاتدرائية فى القاهرة.

هذه النقطة الأخيرة تلزم الإشارة إليها عند النظر فى آثار مواقف غبطة البابا شنودة الثالث بطريرك الكنيسة، إزاء هذا الحادث. لقد ترك غبطته الأمر عند أول توافد الشباب إلى البطريركية، تركهم مسافرًا إلى دمشق لحضور اجتماع مجلس الكنائس، ثم عاد بعد يومين وقد غص المكان بمن ينتظرون عودته ليعالج الأمر ويهب القلقين شعور الأمن والأمل. وكل ذلك يتصاعد مع موعد محاضرته يوم الأربعاء، وغص المكان أيضًا بسبب قداس الراحل الكريم سعيد سنبل، وهو قداس ذكر الأستاذ عادل حموده فى صوت الأمة انه كان سيقام فى كنيسة أخرى أقيم فيها سرادق العزاء، ولكن طُلب إلى أسرة الراحل بالتليفون أن يكون القداس فى الكاتدرائية «وبدا أن ذلك نوع من التكريم، فوافقت العائلة دون أن تتصور هى وكل أصدقاء سعيد سنبل أن هناك هدفًا آخر هو المرور على الشباب الغاضب بكل ما يحمله من لافتات وبكل ما يقول من هتافات» (عدد ١٣ ديسمبر٢٠٠٤)، وليشمل ذلك جذب كبار الشخصيات وكبار المسئولين الذين سيحضرون القداس.

ثم بعد أن حضر غبطة البطريرك وبعد الإعلان عن قرب حل الأزمة وتسليم السيدة وفاء للكنيسة، وقبل أن يلقى محاضرته. عرف الجميع أن غبطته غضب وأنه غادر المقر البابوى ذاهبًا إلى دير الأنبا بيشوى للاعتكاف، ولنا أن نتصور شعور اليتم والضياع الذى يشعر به شباب ثائر مستفز بالخوف وعدم الأمن ويلجأ إلى حيث ينتظر التزود بالثقة والأمن والطمأنينة لدى صاحب المكان، فيتركه ويذهب، يتركه فى العراء ويذهب. هنا انفجر الموقف وبدأ خروج الشباب وبدأ قذفهم الشرطة بالطوب، فأصيب ٥٥ من الجنود بينهم ٥ من الضباط، وأصيب عدد من الشباب قال أحد رجال الكنيسة أنه بلغ ١٥٠ شخصًا، وقبضت الشرطة على ٣٤ من المتظاهرين.

[٤]

كان هذا المسلك الأخير فى ظنى هو ما فجر الموقف، أو هو من أهم ما تفجر به الموقف، والمسألة كلها فى ظنى ليست مسألة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر، ولا هى فى الأساس مسألة مسلم يأتى أو مسيحى يذهب، وأن كل الشهادات التى وردت فى الصحف فى هذه الأيام، سواء كانت من آباء للكنيسة أو من غيرهم قالت أن مسألة السيدة وفاء قسطنطين بوصفها مسيحية، إنما هى مسألة أنها زوجة قسيس، وقد قالها الأنبا باخوميوس صراحة، لقد قال لصحيفة العربى «سلامة الوطن يجب أن نحافظ عليها، ولكن المشكلة أن رجال الدين فى مجتمعنا المصرى رمز وليس شخصية عادية وزوجة رجل الدين هى أيضًا رمز..» وقال القس اسطفانوس حبيب من كنيسة كفر الدوار أنه عندما يمس الأمر «زوجة كاهن فالمقصود هنا هو الكنيسة». وقال الأنبا باخوميوس فى صوت الأمة «إنها زوجة لأحد رجال الكهنوت»، فلما سئل عن ماذا يريدون قال «أن يتم تسليم زوجة القس لنا» فلما سئل عن ماذا إن رفضت. قال «الموضوع لا يحتمل فلا بد أن يتم تسليمها فهى زوجة رجل كهنوت وتعلم أنه ليس لها حرية الإرادة فيما تفعله». وهذه العبارة تكشف عن التناقض مع ما قاله فى موضع آخر بصحيفة العربى من أن المهم أن نتأكد أن «تكون لها الأهلية والحرية فى اتخاذ القرار لأنها حينما تأخذ القرار وهى فاقدة الأهلية والحرية فى تنفيذه فهذا غير معقول».



إن الكنيسة حملت الدولة
وحملت الجماعة الوطنية تبعة
حادث ليست الدولة مسئولة عنه،
وليست الجماعة الوطنية
تنجرح به ولا تنخدش



وهكذا يفكر غبطته، مواطنة مصرية تعمل مهندسة زراعية من سنة ١٩٨١ وهى فى السادسة والأربعين من عمرها وربت شابين: مهندسًا وطالبة بكلية العلوم وعرفت بما أقر به غبطته نفسه من حميد السجايا وشهد لها بذلك زملاؤها، ومع ذلك يرى غبطته أن لا حرية لها ولا إرادة لأن الأمر يتعلق بالكنيسة بوصفها مؤسسة. ونحن إذا استخدمنا المفاهيم الحديثة، نقول أن الأمر هنا ليس أمر «المسيحيين» إنما هو مشكلة البيروقراطية الكنسية التى وجدت فى الحادث - صوابًا أو خطأ - ما يجرح عزوتها لدى جماهيرها. والأنبا بيشوى يقول لصحيفة العربى إن الأمر كان يمكن تداركه فى «أبو المطامير» «ولكن الأجهزة ظلت تتلاعب بالكنيسة وهو ما كان له أثره البالغ فى تصاعد الأزمة وتفجير الموقف. ويظهر بذلك أن سبب الحادث يتعلق بالبيروقراطية الكنسية وأن تصعيده جاء منها وأن الصراع بشأنه دار بين «الأجهزة» وبين «الكنيسة». وظهرت قوة المؤسسة الكنسية فى أنها نقلت المسألة من كونها مسألة سيدة انتقلت من المسيحية إلى الإسلام إلى كونها مسألة تتعلق بالأمن المسيحى، بزعم أن السيدة خطفت وأنها تزوجت وأن ثمة أناسًا حرضوها وجهات أغرتها، فضلاً عن استخدام نوع من التشنيع الأخلاقى على السيدة وفاء، فمثلاً يقول الأنبا بيشوى سكرتير المجمع المقدس عنها «إذا ذهبت للإسلام حبًا وعشقًا فى رجل آخر غير زوجها، فهذا ما ترفضه الكنيسة حتى لو سمحت الأجهزة الأمنية..» (العربى ١٢ ديسمبر٢٠٠٤)، ولا أدرى كيف سمح له ورعه الدينى أن يقذف سيدة أشار إليها بالفضل والاحترام كل من تكلم عنها ممن عرفها، وحتى رجال الكنيسة فى إقليمها شهدوا بذلك.

كان المطلب أولاً تسليم السيدة وفاء إلى أسرتها، ثم سرعان ما تغير، واطرد على ألسنة رجال الإكليروس مطلب تسليمها إلى الكنيسة، ظهر ذلك على لسان الأنبا باخوميوس أولاً ثم استشرى، وصار فى ساحة الكاتدرائية بين المحتشدين المعتصمين مطلبًا شعبيًا. وصار هذا الحشد هو أداة الضغط على الحكومة للرضوخ لمطلب الكنيسة. والوقت مناسب جدًا للضغط، فهو وقت التسليم فى

الثوابت، وهو موسم الفكر الجديد الذى يدعو إلى عدم التمسك بشىء، هو موسم عزام عزام واتفاقية الكويز وغير ذلك. ومن المؤسف حقًا ان الكنيسة الوطنية المصرية تستغل فى صراعها مع الدولة ظروفًا غير مناسبة لتحقق الإرادة الوطنية، وتقف مع من يتربصون بمصر الدوائر فى هذا الظرف النكد.

صدر القرار السياسى بتسليم السيدة وفاء للكنيسة، واعلنه الأنبا يؤانس على جمهور المعتصمين بمقر الكاتدرائية، ذكر أن السيدة وفاء «وصلت فى مكان آمن يتبع الكنيسة..» فلما طالب الجمهور المثار بضرورة رؤيتها خرج إليهم الأنبا باخوميوس وأعلن أنها فى مكان آمن يتبع الكنيسة فعلاً «وأنه جلس معها». وبعد أن سلمت السيدة إلى الكنيسة أودعتها الكنيسة بيتًا للمكرسات فى أرض النعام بعين شمس، وأحاط بها هناك عدد من الراهبات، كما وفد عليها من المطارنة الأنبا باخوميوس والأنبا موسى أسقف الشباب والأنبا أرميا سكرتير البابا والأنبا بيشوى سكرتير المجمع المقدس. وصرح باخوميوس لصحيفة العربى بأن السيدة «كانت ولا تزال تحت ضغط لدرجة تفقدها الحرية والأهلية لاتخاذ القرار السليم»، وصرح الأنبا موسى بأنها كانت فى حالة من الإعياء والوهن فلم يتحدثوا إليها عند مجيئها ثم «استيقظت بعد أربعة أيام» وتمسكت بمسيحيتها (صحيفة الحياة ١٦ ديسمبر٢٠٠٤). وصرح القس فليوباتير عزيز بأنها كانت فى حالة من الإجهاد والإعياء يوم الأربعاء ٨ ديسمبر عندما ذهبت إلى هذه الدار، وفى يوم الجمعة التالى «استعادت توازنها»، وأكدت أنها لا تزال على المسيحية (صحيفة المصرى اليوم ١٦ ديسمبر٢٠٠٤).

وفى ذات الوقت الذى دخلت فيه إلى دار المكرسات وصارت فى حوزة الكنيسة، صرح مصدر كنسى بما نشرته منى الملاخ فى مجلة المصور بأن مفاوضات تجرى مع وفد الكنيسة والسيدة وفاء «لإقناعها بالعدول عن قرار رغبتها فى إشهار إسلامها، والتى بدأت منذ سبعة أيام قد تطول وتمتد شهوراً» (المصور ١٧ ديسمبر٢٠٠٤). كما صدر تصريح آخر لأحد المطارنة بأن الأمر قد يستغرق سنة كاملة لأن السيدة وفاء فى حالة نفسية سيئة.

وعلى كل حال فمن اول ما سلمتها أجهزة الدولة للإدارة الكنسية بناء على القرار السياسى الصادر بذلك، لم يعد فى إمكان احد فى مصر كلها أن يعرف عن السيدة وفاء قسطنطين شيئًا إلا عن طريق الإدارة الكنسية، والحاصل أنه بعد نحو اسبوع من تسليمها إلى الكنيسة وتردد المطارنة عليها تقدم طلب باسمها إلى النيابة العامة وذهبت إلى مقر النيابة التابعة له عين شمس، وكان يصحبها المطارنة الأربعة وعدد من محامى الإدارة الكنسية. ولقد علمنا أن النيابة العامة طلبت دخول السيدة وفاء إليها وحدها كما هى العادة المتبعة قانونًا لتدلى بما تريد الإدلاء به فلم يوافق مصاحبو السيدة على تركها مع النيابة العامة وحدها واصروا على وجودهم معها فى هذا اللقاء، وأن أمر هذا الخلاف استمر وقتًا قدره البعض بساعة أو ساعتين، ثم استقر الأمر على أن يدخل معها محامون من الكنيسة ليحضروا اللقاء ويسمعوا ما تدلى به السيدة فى محضر النيابة. وقد تضمنت أقوالها أنها عدلت عن رغبتها فى الدخول إلى الإسلام وأنها ستظل مسيحية، وذكرت صحيفة المصرى اليوم إن كان ذلك «لتنتهى الأزمة التى تواصلت خلال الأيام الماضية وتتخلص من الحصار المفروض عليها» (عدد ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤)، كما ذكرت صحيفة الحياة أن السيدة وفاء طلبت التوجه إلى النيابة العامة لتثبت أنها «مازالت على مسيحيتها» مبررة الطلب بأنها «تريد الخلاص من الحصار المفروض عليها». (عدد ١٥ ديسمبر٢٠٠٤).

وأعلن النائب العام بيانًا بحضور السيدة وبعدولها عن رغبتها فى الإسلام، وأنها بعد ذلك انصرفت من لدى النيابة العامة. والحاصل أنه بعد خروجها من مكتب رئيس النيابة لم تطلق لها حريتها فى الانتقال والتحرك، ولم تعد مواطنة عادية، رغم أن بيان النيابة صرح أنه لا توجد شبهة جريمة، ومن ثم كان يتعين إطلاقها لتذهب كما تشاء، ولكنها أخذت مع السادة المطارنة بسيارة إلى دير الأنبا بيشوى بوادى النطرون حيث كان البطريرك قد ذهب إليه مغاضبًا ومعتكفًا لأن سيدة مواطنة مصرية لم تسلم إليه عند طلبه إياها. وأقيم قداس بالدير بعد ذلك. ونحن ولا أحد يعلم عنها شيئًا، فقد صارت شأنًا كنسيًا وديريًا خالصًا.



طريقـــة تنـــاول الإدارة الكنســية لمفهــوم «الوحــدة الوطنيــة» يـفـيـد مصادرة هـذا المفهوم للصالح الكـنـسـى وحـــده وهـــو فـى الحقيقـــة أوســع مــن ذلك وأشـــمل



تنحسر عنه كل سلطات الدولة والمجتمع ويقوم مغلقًا وبعيداً ومتعاليًا حتى عن الجماعة الوطنية.

[٥]

تحقق لإدارة المؤسسة الكنسية ولرجلها الأوحد كل ما طلب، ولكن لم يتحقق له بعد كل ما يريد. ونحن لا نعلم كل ما يريد، واظن ان غبطته لا يعرف عن أمر نفسه كل ما يريد، فالإرادة مفتوحة للمزيد والمزيد من الرغبات كلما تحقق له المزيد والمزيد من الطلبات. وغاية علمنا عن هذا الأمر المثار، ما ورد فى (المصرى اليوم ١٦ ديسمبر) بعد عودة السيدة وفاء إلى المسيحية «أعلن أن البابا ناقش مع كهنة الكرازة المرقسية الأحداث الأخيرة وكيفية تلافيها فى المستقبل، حيث أكد البابا أنه سيطلب من الحكومة تسليم أى حالة تريد إشهار إسلامها إلى الكنيسة لعقد جلسة الإرشاد..». وصرح الأنبا موسى «أكد حق الكنيسة قانونًا فى تقديم النصح لكل من يفكر فى إشهار إسلامه خشية أن يكون ذلك تحت ضغط أو ظروف نفسية أو عائلية أو مادية أو إغراءات من أى نوع» (الحياة ١٦ ديسمبر٢٠٠٤). ثم بعد ذلك اطرد الحديث فى كل المصادر الإعلامية أن غبطة البطريرك باق على اعتكافه حتى يفرج عن أبنائه الـ ٣٤ شابًا الذين قبضت عليهم الشرطة أثناء التراشق الذى جرى عند مقر البطريركية. مع التلويح بأن أعياد الميلاد مقبلة، وأن إبقاء البطريرك على غضبه من شأنه ان يؤثر فى ممارسة شعائر العيد.

والسؤال الذى يمكن أن يثور الآن، إذا لم يكن كل هذا سياسة فما هى السياسة إذاً؟ من عدد من السنين مضت. كتب الدكتور رفيق حبيب كتابًا عن «الكنيسة والسياسة»، وغضب البطريرك من هذا الزعم الذى نفاه بشدة وغضب وقتها على صحيفة الأهرام لأنها نشرت للأستاذ فهمى هويدى عرضًا وتعليقًا على هذا الكتاب.

ونحن نلحظ دائمًا فى كل ما قيل وما صدر عن أباء الكنيسة فى هذا الحادث الأخير، حادث «أبو المطامير»، أنهم دائمًا يضعون المطالب باسم «الوحدة الوطنية» ويقيمون مواقف الآخر المؤيدة لمطالبهم أو المعارضة، باعتبار أن من يؤيدها حريص على «الوحدة الوطنية»، وأن من يعارضهم يخاطر «بالوحدة الوطنية». وفى البيان الذى أصدره المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية، انتقاد لصحيفة الأهرام وللدكتور عبد الرحيم شحاتة وزير الإدارة المحلية لأن الوزير قال أن السيدة وفاء صارت مسلمة ولأن الأهرام نشر هذا الخبر، وقال البيان أن «نشر هذا الخبر بالأسلوب المثير للمشاعر مما يهدد كيان الوحدة الوطنية الذى نحرص عليه جميعًا» (صحيفة الوطن ١٢ ديسمبر٢٠٠٤) ولا أريد أن أثقل على القارئ بالمزيد من المقتطفات حول هذا الأمر، ويكفى أن يطالع أى شخص صحف الفترة وبيانات الإدارة الكنسية وتصريحاتهم وإجاباتهم حتى يلتقط منها هذا الخيط.

إن إطراد الحديث عن الوحدة الوطنية فى هذا الشأن يفيد مصادرة مفهوم الوحدة الوطنية للصالح الكنسى وحده، وهو محاولة ذاتية للمزج بين الصالح القبطى كما تراه الإدارة الكنسية، وكما تروج له بين شبابها، وبين الصالح الوطنى العام لمصر بمسلميها ومسيحييها. وقد تكون كثرة الكتابات عن الوحدة الوطنية وما يستدعيه المصرى من تصور عن نجاحه فى تحقيقها ورغبته النبيلة فى حفظها، قد يكون ذلك مما أوحى للكنيسة ورجالها أنهم ما داموا هم «الطرف الثانى» فى معادلة الوحدة الوطنية، فلا بأس أن يكونوا هم «الدليل» على وجود الوحدة أو عدم وجودها. وهو باعتباره «الدليل» فهو من يستطيع إسباغ وصف الوحدة الوطنية على الجماعة أو سحب هذا الوصف. ويمكنه بذلك السيطرة على هذا المفهوم واحتكاره ويصير صالحه هو «المعيار» لوجود الوحدة أو عدمها، فيتحول من كونه «دليلاً» إلى كونه «معياراً». والحقيقة أنه ليس دليلاً وليس معيارًا وليس طرفًا ثانيًا فى اتفاق ثنائى، إن الجماعة السياسية الوطنية العامة تفرض نفسها على كل محتوياتها من ذوى اديان وطوائف وأقاليم ومهن ومذاهب، وتراعى فى كل ذلك الأحجام والمقادير التى تتكون منها الجماعة الوطنية وإلا اختلت الموازين وفقد المجتمع توازنه.

ونحن نرجو الا يكون وراء مصادرة مفهوم الوحدة الوطنية، نوع من الإشارة إلى الضغوط الأجنبية. وإن المواقف الوطنية التى تتخذها الكنيسة بالنسبة للخارج مثل عدم الذهاب إلى القدس، هذا امر لا تمنحه الكنيسة لمصر لأنها المفروض أنها جزء من مصر وأن الصالح المصرى والوطنى هو ما يتعين أن يكون غالبًا لصالح الجميع

وانصياعاً للمشترك العام لكل مكونات الجماعة الوطنية. ونحن ملتزمون إزاء وطننا أن نكون وطنيين، ولا يجوز أن يمن أحد على نفسه ولا على جماعته.

وليست مصر كالسودان من حيث تميز جماعاتها الدينية والقبلية والإقليمية، مصر ممتزجة ومتداخلة فى جماعاتها بحيث أن أحداً منها أو جماعة إذا رمى أصابه سهمه. ودولة مصر ليست كدولة السودان، دولة السودان أصغر من السودان نفسه فهى غير قادرة عليه بسبب الانتشار وقلة الكثافة والتنوع الهائل. أما دولة مصر فأكاد أقول أنها أكبر من جماعتها السياسية رغم أن جماعتها سبعون مليوناً من البشر. وذلك بسبب تمركز السكان وكثافتهم وانتشار الدولة فى ربوع مصر كلها وتكونها العضوى من كل فصائل المجتمع المصرى وجماعاته الفرعية، وهى إن كان أصابها الوهن والهزال. فالوهن والهزال طارئان سيزولان إن شاء الله. فالحجم والقدم والخبرة والإحاطة فهى باقية إن شاء الله.

وإن مؤسسة الكنيسة عندما تستغل فرصة الوهن، فإنها تكون تستبدل الذى هو أدنى بالذى هو خير. وخيرها فى النهاية هو خير المسيحيين فى انضوائهم فى الجماعة الوطنية. وهو فى خير هذه الجماعة الوطنية. هكذا فهم الأمر الوطنيون الأقباط من بدء القرن العشرين، حتى عندما كانت مصر محتلة من الإنجليز عسكراً وسياسة. ولذلك فإن هتافات الشباب فى مقر البطريركية مما يتجاوز النداءات الوطنية بطلب التدخل الأمريكى وغير ذلك، هذا أمر يتعين أن تقلق منه البطريركية ورجالها، وألا تتسامح فيه وأن تعمل على معرفة مصادره وتقطع عليها السبل، وليس أن تضغط به على الجماعة الوطنية وعلى أجهزة الدولة المصرية. إن مما يجمعنا هو الصالح الوطنى وباعتبار ارتباط المصير، فإن انفك هذا الجامع فلا جامع وليس هذا فى صالح أحد.

[٦]

بقى الحديث عن السيدة الفاضلة الجليلة وفاء قسطنطين، وهى فاضلة وجليلة بشهادة رجال الدين المسيحى فى البحيرة وبشهادة من زاملوها فى عملها كما سبقت الإشارة، وحسب أقوال زوجها عنها وولديها رعاهما الله وآنس وحشتهما.

السيدة وفاء أسلمت والشواهد توقن بأنها صحيحة الإسلام، ولا يشك فى ذلك من يكون تابع أحداث هذا الأمر فيما نقلته الصحافة على اختلاف الصحف والتصريحات والأقوال وتوجهات الصحفيين وتنوع المصادر. هى صارت مسلمة صحيحة الإسلام. والقدر المتيقن إن كان ذلك من سنتين وأنها كانت تكتم إيمانها بالإسلام حيناً، ثم بدا الأمر يظهر وأن مرض زوجها أجل اتخاذها خطوة البوح الرسمى، وقيل أنها أعلمت ابنتها بذلك، وماذا نقول عن سيدة عرفنا عنها أنها أسلمت وأنها تقرأ سوراً طويلة من القرآن وأنها تحفظ قصار السور، وأنها تصوم رمضان، وأنها كانت تصلى بعينيها ثم صارت تصلى جهرة، وإنها بعد إعلانها عن ذلك ارتدت الحجاب. هل كل ذلك يشكل فيما يقول رجال الإكليروس رغبة لم تكتمل. وإذا لم يكن هذا اكتمالاً فما هو الاكتمال؟



ونحن نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، عندما ذكر له أحد الصحابة فى الحرب أن مقتولاً كان نطق بالشهادتين، فلم يحمل الصحابى ذلك على الجدية وقتله، وغضب الرسول الكريم وقال له «هلا شققت عن قلبه». نعرف من ذلك أنه يكفى للدخول فى الإسلام أن ينطق الإنسان بالشهادتين، ولنا الظاهر والله سبحانه أعلم بالقلوب. ومع ذلك فنحن هنا نعرف القلوب أيضاً، ومن يفعل فعل ما فعلت «وفاء» فلا تقوم شبهة عن صدق ما فى القلب مما أظهرته الجوارح ونطق به اللسان.

إن وفاء مسلمة تجاوزت مرحلة التفكر والتردد والتدبر، تجاوزت ذلك يقيناً بينها وبين نفسها وبينها وبين الناس وجهرت بالأمر وأفصحت عنه جهاراً وعياناً. وتركت بيتها وذهبت إلى بيت صديقة قديمة مسلمة استضافتها. فلما أبلغت أجهزة الأمن لتتعامل مع الدولة على هذا الوضع المعلن، كفلت لها أجهزة الأمن ما تستطيع من حماية حتى تستقر بها الأوضاع. ومطلوب من الأجهزة أن تكفل حماية المواطن حتى يستقر إن كان ذلك فى المكنة وجهد الطاقة. وقد لا يرضى ذوو النشاط السياسى عن النشاط السياسى لأجهزة الأمن، لأسباب مقدرة طبعاً، ولكن يبقى أن الوظيفة الأساسية لها هى كفالة أمن المواطن، وأن تقوم بهذا الواجب مهما تباينت أديان المواطنين. ولا يمكن أن تلام أجهزة الأمن لأنها وفرت الأمن لمواطنة تركت بيتها لأسباب جدية وتبحث عن مستقر لها فى وضعها الجديد.

والحاصل أن قراراً سياسياً صدر، ولم أتيقن من أصدره، بتسليم السيدة وفاء إلى الإدارة الكنسية، أدعو الله أن يغفر لمن أصدره بأن يرجع عنه، هذا الأمر تحول به جهاز الأمن الملزم بالتنفيذ، تحول من حام للمواطنة إلى قابض عليها ومسلم لها لهيئة كنسية، كانت هذه المواطنة تركتها وقصدت الابتعاد عنها كما نشدت المواطنة الأمن لها فى هذا البعد عن الكنيسة، أياً كان صواب نظر هذه المواطنة للأمر؛ بمعنى أنها لابد أن تكون سُلمت رغماً عنها، وسُلمت إلى من كانت تريد الابتعاد عنهم. وهذه الدولة التى كانت المواطنة لجأت إليها لمساعدتها على إنفاذ ما كان صح عزمها عليه بموجب ما يتعين أن يكفل لها من حرية فى الاعتقاد والرأى. فيما تجيزه القوانين المعمول بها. هذه الدولة تحولت بالقرار السياسى من واجب حماية المواطنة إلى موقع القبض عليها وتسليمها رغماً عنها. وكان الأصح أن يتركوها وشأنها تذهب حيث تذهب.

والنقطة الثانية الأكثر خطورة، إننا لا نعرف بموجب أى قانون من قوانين الدولة المصرية يساق إنسان فى هذا المساق، فى أسيوط تحايل أمين الحزب الوطنى بأن اصطنع سناً غير حقيقية للمواطنة «كريمة» وجعل سنها ١٤ سنة وسلمت لأبيها بوصفه ولياً طبيعياً عليها، فهو ولى النفس وولى المال عليها، أما السيدة وفاء فإن ابنها يتجاوز سن الرشد، ولا يمكن الاصطناع، فبأى شريعة وبأى قانون وضعى تسلم وفاء قسطنطين إلى الكنيسة. إنها حتى لم تسلم إلى أسرتها، بل سلمت إلى الكنيسة، مطارنة وبيت تكريس ثم دير. ونحن فعلاً نريد أن نعرف بأى قانون يجرى هذا الأمر. إن القانون الوضعى الذى نطبقه يعرف الحبس ويعرف الحبس الاحتياطى ويعرف الاعتقال فى ظروف حالة الطوارئ القائمة، ولكنه لم يعرف أبداً أن يمسك بإنسان ويسلم لآخر ليس ولياً عليه ولا قيماً. وهو إنسان لم يرتكب إثماً ولا خطأ.

والنقطة الثالثة الأكثر خطورة، من هى الكنيسة التى يسلَّم إليها إنسان. الإدارة الكنسية طالبت بتسليمها السيدة وفاء لها، ولم يجل بذهن أحد من رجالها سؤال عما هى الشرعية القانونية التى يستندون إليها فى المطالبة بتسليم هذه السيدة المصونة إليهم. وصدر القرار السياسى بتسليمها إليهم، ولم يجل بالخاطر فيما أظن، السؤال عما هو القانون الذى يمكن من تسليم شخص ليس متهماً ولا عليه أدنى شبهة فى أى شىء، تسليماً إلى جهة ليس لها عليه أية ولاية قانونية نظامية. هنا نتذكر المأثورة السياسية القديمة «إن من لا يملك أعطى من لا يستحق» قيلت من قديم عن إعطاء الإنجليز وعداً لليهود بإنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين سنة ١٩١٧. وحتى بالنسبة للمسيحى الباقى على مسيحيته الذى لم يشتبه فى تركه دينه فلا يوجد أى قانون من قوانين الدولة يجيز تسليم مسيحى إلى كنيسته.



والنقطة الرابعة الأكثر خطورة، أنه لأول مرة فيما أظن أن الدولة تسلم شخصاً من المواطنين المصريين لجهة مصرية وليس على الدولة ولا على أجهزة الأمن فيها ولاية على هذه الجهة وليس للدولة ولا لأجهزتها سيطرة عليها، إلا بوسائل التنصت الخفى غير المرئى، وهى الوسائل التى تتبع وحدها فى أراضى الدول الأخرى. والسيدة وفاء «رد الله غربتها وآنس وحشتها» لا نعلم عنها شيئاً منذ سلمت، ولم تخرج من هذا المكان الذى أودعت فيه إلا إلى النيابة العامة لتعلن مسيحيتها، ولم تترك وحدها مع النيابة العامة ولا أذن لأى من سلطات الدولة المصرية أن تلتقى بها إلا فى لقاء النيابة وكانت مصحوبة برجال الكنيسة طول الوقت. فقد زايلها سلطان الدولة المصرية رغم أنها مصرية ولا تزال على أرض مصر.

وبذلك صيَّرت الإدارة الكنسية نفسها واسطة بين الدولة وبين مواطنيها، فلا تصل الدولة لبعض مواطنيها تعاملا ومخاطبة إلا عن طريق الإدارة الكنسية، التى تستطيع أن تحجب «رعاياها» عن الدولة.

وهذا وضع لا أقول أنه غير قانونى فقط، ولكنى أقول أنه غير دستورى أيضا، لما به من تمييز بين المواطنين على أساس



صيًّرت الإدارة الكنسية نفسها واسطة بين الدولة وبين بعض مواطنيها، وهذا وضع غير قانونى وغير دستورى لما به من تمييز بين المواطنين على أساس طائفى



طائفى، اى ان الدولة لا تملك ان تتنازل عن سيادتها وتقبله.

والنقطة الخامسة الأكثر خطورة، إن الإدارة الكنسية هى من طلب، اى هى من اصدرت القرار الأصلى، وان أجهزة الدولة قامت بالتنفيذ، وان غبطة البطريرك حسبما سبقت الإشارة، وبعد تمام حصول ما يريد، اعلن طلبه ان يكون ذلك امراً مستمراً، فأى قبطى يريد ان يغير دينه يكون على الدولة ان تقبض عليه وتسلمه للكنيسة، ثم لا نعلم من بعد عنه شيئاً، إلا حسبما يقول رجال الكنيسة. ومن هنا نفهم لماذا هذا الهجوم الكثيف الذى يشنه رجال من رجالات الكنيسة على أجهزة الأمن واجهزة الإدارة المحلية واجهزة اخرى فى الدولة، قد يكون فى ممارسات هذه الأجهزة سلبيات نعلمها، ولكن سياق الأحداث يظهر ان ثمة فى هذا الهجوم المتتابع المستمر سنين طويلة، فيه نوع من صراعات الإرادات لتلين أجهزة الدولة وغيرها من أجهزة التنفيذ. فنحن امام إرادة سياسية داخل الكنيسة تجهد من أن تجد لنفسها مجال إعمال وأن توسع أمامها هذه المجالات، إزاء الدولة وسلطاتها. والحال إن لم تلن إرادة الدولة لأحد من مصر الآن إلا للكنيسة.

هذه النقاط الخمس السابقة تتعلق بعلاقة الإدارة الكنسية بالدولة وبالنظام القانونى القائم.

[٧]

بقيت مسائل تتعلق بعودتها إلى المسيحية وبالعلاقة بين الكنيسة والجماعة الوطنية فى مصر مما ينتج عن مسلك الإدارة الكنسية وأذكرها تباعاً، فإن القدر المتيقن مما عرفناه بما يشبه التواتر فيما نشر، أن السيدة وفاء كانت صارت مسلمة، وأنها سلمت للكنيسة وهى على إسلامها. والقدر المتيقن ايضاً أنها لم تكن فى إسلامها مكرهة ولا مغواة ولا ثبت ولا ظهر شىء من ذلك، رغم شنيع الاتهامات والشائعات التى اثيرت أخيراً حولها. ولا يصح فى الأذهان القول بأنها اكرهت على الإسلام وهى تحيا فى بيئتها المسيحية الكاملة زوجاً واولاداً وأسرة وأهل دين، ثم يقال إن إرادتها تحررت ولم تجبر على العودة إلى المسيحية، بعد ان سلمت إلى الكنيسة مقبوضاً عليها واعتقلت داخل الكنيسة فى بيت التكريس ثم فى الدير، ولم يؤذن لها قط بأن تتصل بأحد من خارج إطار القرار البابوى.

وهل مطلوب منا ان نقتنع بأنها اسلمت مكرهة، وأنها عادت للمسيحية بمحض إرادتها، ثم هى الآن فى دير الأنبا بيشوى بوادى النطرون، ومدى علمنا انه دير للرهبان وليس للراهبات. وإن غبطة البطريرك عينها مشرفة زراعية على مزرعة الدير، حتى يوجد لها «مركزاً قانونياً»، او وظيفة وصفة تبقى بها فى الدير تحت سيطرة «رب العمل». وإن الشائعات فى البداية ذكرت انها مخطوفة رغم انها كانت ذهبت إلى صديقتها تقيم عندها بإرادتها الحرة. ويقال الآن انها تحررت رغم انها فى الواقع خطفت يوم سلمت إلى الكنيسة رغماً عنها. ولا تزال على وضعها هذا، فهل مطلوب منا ان نقتنع انها عندما كانت حرة كانت مخطوفة، وعندما خطفت فعلاً ورسمياً وأمامنا جميعاً صارت حرة.



ومسألة ثانية تتعلق بشهر الإسلام او شهر تغيير الدين، إن الإنسان يعتنق الإسلام بنطق الشهادتين والتصديق بما يقتضيه ذلك من إيمان بالغيب وما عرف من الدين بالضرورة، أقصد القول بأن لا يوجد فى هذا الأمر شروط شكلية. ولا يوجد قانون ينظم أمراً كهذا ولا يمكن فيما أظن أن يصدر قانون يبطل ويصحح ما هو معلق ومرتبط بالضمائر والقلوب مما تنبئ عنه الجوارح وينطق به اللسان وتعرفه العامة من اهل الجماعة ويتعاملون به.

والمسلم يكون مسلماً حتى لو لم يذهب إلى الإدارة المختصة بالأزهر وحتى لو لم يذهب إلى أقسام الشرطة وجهات الحكومة. والأزهر والحكومة بوزاراتها ومصالحها وأقسامها ليست واسطة بين المرء وربه، وليست أى منها باباً للدخول او الخروج من دين إلى دين. وأن كل ما يتصل بالإجراءات الخاصة بإبلاغ قسم الشرطة والإدارة الخاصة بالأزهر، هو مسألة خاصة بالتعديل فى السجلات حتى يعامل الإنسان بوضعه الجديد من حيث العلاقات والمراكز القانونية التى تتصل بهذا الوضع، مثل البطاقة الشخصية وما يكتب بها عن الديانة والحقوق المرتبة الخاصة بحالة الزواج والميراث وغير ذلك. وكل هذه الأمور يمكن أن تثبت بطريقة أخرى غير الذهاب لإدارة الأزهر وأقسام الشرطة. لأن الأمر هنا أمر إثبات واقعة تثبت بكل طرق الإثبات.

ولذلك فإن القول بأن السيدة وفاء قسطنطين فى بيانها أمام النيابة العامة بحضرة محامى الإدارة الكنسية، القول بأنها لم تكن أسلمت بعد لأنها لم تشهر إسلامها، هذا القول غير صحيح. لأن إسلام المسيحية يتم حسبما سبق ذكره وإثبات الأمر جرى بما اثبتته المحاضر وشاع بين الناس، ولا نعرف حالة شاع فيها التحول إلى الإسلام بمثل ما شاع فى هذه الحالة. وكان سبب الشيوع هو مسلك الكنيسة تجاه الأمر الذى جعلت منه مسألة سياسية، ولم ينطرح على الرأى العام أمر كهذا بمثل هذا الوضوح. ومن ثم فلا يقال إن إسلامها لم يتم. إن كل ما يمكن أن يقال انها عادت إلى المسيحية مضطرة ومكرهة. وثمة شواهد وقرائن تنبئ بذلك «إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان» صدق الله العظيم.

ومسألة ثالثة، وهى إن الإدارة الكنسية فى إثارتها هذا الموضوع، وفى إدارتها الصراع السياسى بشأنه، كسبت وخسرت. كسبت اعتقالها السيدة وفاء قسطنطين وسيطرتها المادية عليها. وكسبت ما تشيعه من ذلك لدى اى من أتباعها من أنه لن يكون أبداً بعيداً عن سيطرة الإدارة الكنسية، وأن يدها ستطوله أينما كان، وكسبت تأكيد هيمنتها على جماهير الأقباط. ولكنها خسرت قدراً لا أقول كبيراً ولكن أقول قدراً معتبراً، من مشاعر المودة والتراحم وحسن الظن فى إطار الجماعة الوطنية، وبدت لدى الجميع متحيزة تبغى الانفراد والعزلة والسيطرة، وتبغى التميز وأن تكون ذات حقوق متميزة عن حقوق الآخرين، وهى لم تستدع المشترك الوطنى العام فى شأن ما تواجهه، مما تبدو به هذه الإدارة مستغنية عن هذا الاستدعاء، وهذا نظر قصير المدى فيما أظن، لم نلقه أبداً فى عهود الإدارات الكنسية السابقة فى العصر الحديث. ولا كان هو مسلكها فى سنين ماضية. كما انها مست مشاعر إيمانية لدى المسلمين بالإصرار على أن تسلم مواطنة أسلمت إلى الكنيسة وعلى الانفراد بها من بعد دون إتاحة اية فرصة للاتصال بها من خارج رجال الإدارة الكنسية. ثم الاكتفاء بإعلان السيدة وفاء عودتها إلى دينها السابق إعلاناً مظنوناً بصدوره عنوة وكرهاً. ثم هى أيضاً تورطت فى تأكيد الخصومة مع عدد من اجهزة الدولة، تحت مظنة الاطمئنان إلى استجابة القرار السياسى لها.

ومسألة رابعة، خسرتها الإدارة الكنسية، وهى أنها أفسدت على نفسها وعلى ذويها حجة كانت دائماً تستحسن استخدامها متعلقة بحرية الأديان وحرية الاعتناق سواء دخولاً فى الإسلام أو خروجاً منه. وذلك بما أصرت عليه من تسليم سيدة أسلمت إليها وبما أصرت عليه من عودتها إلى سابق دينها وعزلها عن الناس. فجاء مسلك الإدارة الكنسية هنا يناقض دعواها السابقة ويناقض مطلبها السابق.

ومن هنا تتكشف أن الإدارة الكنسية التى تعمل فى مثل هذه المسائل يعوزها حسن التقدير وحسن الفهم للأوضاع والظروف. وهذا فى ظنى يحدث لأن الإدارة الكنسية عزلت نفسها فيما عزلت عن المدنيين من الأقباط الذين يندمجون فى مجتمعهم ويحيون الحياة المشتركة مع مشاركيهم فى الوطنية. حياة يومية مستمرة ومنتظمة فى الأعمال الفنية والثقافية وغيرها ويكتسبون من ذلك حساً مشتركاً ووعياً مشتركاً وثقافة مشتركة. ونحن اليوم لا نجد أمثال مرقص حنا ولا ويصا واصف ولا مكرم عبيد ولا إبراهيم فرج. إن انفراد الإدارة الكنسية بالأمور عزلها عن رجالها أنفسهم وعن خبراتهم وتوازناتهم.

ومسألة خامسة، إننا فى ذات الوقت الذى عرفنا فيه موضوع السيدة وفاء قسطنطين، مر علينا موضوع «الزاوية الحمراء» واختفى فى طيات ما لا نعرف من خفايا. إن السيدة مارى عبد الله زكى زوج القس لويس نصر عزيز بكنيسة الزاوية الحمراء، قالت المصادر الكنسية أنها غابت عن منزلها اختلافاً مع زوجها ثم عادت إليه، ولكن ثمة مصادر اخرى تقول انها كانت اسلمت واعلنت إسلامها، وقال البعض أنها اشهرت إسلامها أمام شيخ الأزهر. وهذا أمر يتعين ان تنكشف تفاصيل وقائعه لنعرف الحقائق ويمكن التصدى لها بالمناقشة والعلاج بما يؤمن أفراد الناس ويرفع عنهم الإصر والأغلال وبما يحفظ على الجماعة الوطنية تماسكها بغير إفراط ولا تفريط وبالتقدير الصحيح للأوضاع والتوازنات. ■



هتـــافات الشـــباب
فـــى مقـــر البطـــريركيـــة
بطـــلب التدخـــل الأمـــريكى أمر يتعـــين
أن تقـــلــــق منـــــه
البطـــريركية ورجـــالها

